

الإمبريالية الأميركية التي لا تريد أن تسقط

ماجد كيالي
كاتب سياسي فلسطيني



أما فيما يخصّ التدهور الحاصل في أسعار النفط، فهو نتاج عوامل متعددة، أهمها:

أولاً، إغراق السوق العالمية بالنفط، وذلك بحكم الخلاف الذي حصل سابقاً بين المملكة العربية السعودية والاتحاد الروسي بشأن حصة كل منهما من إنتاج النفط، الأمر الذي أدى إلى وجود عرض كبير في ظرف فيه، من الأصل، طلب قليل على الوقود، بحكم تداعيات جائحة كورونا؛ وهو الأمر الذي تم تداركه مؤخراً، بتوافق الدولتين على حصة معينة للإنتاج، إلا أن ذلك التوافق لم يؤثر كثيراً.

ثانياً، ثمة مخزون نفطي كبير لدى الولايات المتحدة مع مستودعات ممتلئة، أي أن قدرة الولايات المتحدة على إنتاج أو استيراد المزيد من النفط الخام وتخزينه، وصلت إلى ذروتها، وهذا ينطبق على مصانع التكرير في العالم، بل ثمة حديث عن وجود 160 مليون برميل نفط خام مخزنة في ناقلات حول العالم بانتظار مشتريين لتفريغ حمولاتها.

ثالثاً، أدت التداعيات الناجمة عن جائحة كورونا إلى تدني الاستهلاك العالمي للطاقة النفطية، وإلى انخفاض كبير في الطلب العالمي على النفط، نتيجة وقف وسائل المواصلات، بأساطيلها الجوية والبحرية والبرية، وتوقف عديد من القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالنفط، وحال الحجر التي يخضع لها السكان في أكثر دول العالم.

على ذلك فإن أكثر من تأثر من تدهور أسعار عقود النفط هو الدول المنتجة لهذه السلعة، وضمنها الولايات المتحدة وروسيا، لكن من تأثر أكثر من غيره هو الدول التي تعتمد أساساً على ريعها المتأتي من صادراتها النفطية، في موارزاتها وتنمية اقتصادها. وفي هذا الجبال مثلاً، فإن روسيا أكثر دولة تتأثر أو تتضرر، من تدهور أسعار النفط، وكانت قد تأثرت سلباً مع انخفاض أسعار النفط نتيجة خلافها مع المملكة السعودية كما ذكرنا.

في مقابل ذلك، تبدو الدول غير المنتجة للنفط، سواء كانت غنية أو فقيرة، مستفيدة من تدهور أسعار النفط، وهذا بديهي، إلا أن انخفاض معدل التنمية وتراجع الأنشطة الاقتصادية، في الدولة الأكبر والأكثر استهلاكاً، في العالم، أي الولايات المتحدة، التي تسيطر على ربع الناتج الإجمالي العالمي السنوي، يؤثر على الدول الأخرى، وضمنها الصين وأوروبا، في عالم شديد الاعتمادية على حيوية الاقتصاد الأميركي.

المسألة تختصر إذن في أن العالم يمر في أزمة، سواء كنتاج للتداعيات الناجمة عن جائحة كورونا، أو كنتاج لتدهور أسعار النفط، والمشكلات الاقتصادية الأخرى، وهي ليست المرة الأولى، على أي حال.

أما في ما يخصّ الولايات المتحدة، فرغم الاختلاف مع سياساتها الاستعمارية والهيمنة، ونهج إدارتها الحالية، وموقفها من القضايا العربية، ومحاباتها لإسرائيل، إلا أن ذلك لا يفيد في القول بانهايارها أو سقوطها، إذ إن تلك الدولة ما زالت تتحكم بالعالم، وذلك ليس بتفوقها العسكري، كما يروج البعض، وإنما بسبب تفوقها التكنولوجي والعلمي والاقتصادي، ونظامها السياسي، رغم كل الشوائب المتضمنة فيه. وأيضا يحدث ذلك لأن "الراسمالية تجدد نفسها" في الولايات المتحدة أكثر بكثير من غيرها من الدول.

تعودنا عند كل أزمة أو مشكلة، تمزّ بالولايات المتحدة أو بالنظام السياسي الأميركي، أن يذهب بعض المنظرين أو السياسيين أو المحللين، ومن شائعهم في وسائط التواصل الاجتماعي، إلى التسرع بالقول بقرب انهيار الإمبريالية الأميركية، في إحلال للرغبات والأوهام محل الوقائع والحقائق، وهو ما حدث مؤخراً على خلفية انهيار في عقود أسعار النفط، وفي صناعة النفط الحجري فيها.

جدير بالذكر أن ذلك حصل سابقاً، في مرّات عديدة، لكن تلك الإمبريالية لم تسقط بعد، والعالم الجديد "متعدد الأقطاب"، الذي تم التنظير له كثيراً لم يظهر، ودول مجموعة "بريكس" الخمس (روسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا)، التي عقد البعض الرجاء عليها، بالكاد تتدبر أمورها، مع سكان يناهز عددهم 3.2 مليار نسمة، أي أكثر من ثلث سكان العالم. وحتى روسيا، القطب الآخر المفترض، فما زالت تخضع لعقوبات أميركية من طبيعة تكنولوجية وعلمية واقتصادية، تنقل عليها وتؤخر تطورها.

الولايات المتحدة تتحكم

بالعالم ليس بتفوقها العسكري كما يروج البعض، بل بسبب تفوقها التكنولوجي والاقتصادي، ونظامها السياسي رغم شوائبه. وأيضا لأن الراسمالية تجدد نفسها في الولايات المتحدة

في المحصلة، فقد شهدنا، عوض سقوط الإمبريالية الأميركية، انهيار الاتحاد السوفييتي (السابق)، ومعه منظومة الدول الشيوعية عام 1990، كما شهدنا تحول الصين من الشيوعية إلى الراسمالية، بإدارة الحزب الشيوعي ذاته، مع الحفاظ على نظام استبدادي - شمولي، بل وبارتباط وثيق مع قطاعات الاقتصاد في الولايات المتحدة، التي باتت تعتبر الصين بمثابة مصنع كبير لها، بحيث نقلت صناعاتها الملوثة للبيئة والتي تحتاج إلى عمالة كبيرة، إليها، للاستفادة من رخص اليد العاملة فيها، ومن عدم وجود تقديمات اجتماعية للعمال، وهو ما سهل عليها تحديث قطاعاتها الصناعية، والانتقال إلى صناعات التكنولوجيا العالية. وربما يجدر هنا سرد بعض حقائق الاقتصاد العالمي، إذ أن الناتج الإجمالي السنوي للولايات المتحدة عام 2018، وقدره 20 تريليون دولار، شكل ربع الناتج الإجمالي العالمي، وهو ما يساوي الناتج الإجمالي لكل دول مجموعة "بريكس"، أي الصين والهند والبرازيل وروسيا وجنوب أفريقيا، التي يبلغ الناتج الإجمالي لكل منها، على التوالي: 12 تريليون دولار، 2.6 تريليون دولار، 2 تريليون دولار، 1.5 تريليون دولار، 288 مليون دولار. علماً أن الدول السبع الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة، تبلغ حصتها حوالي ثلثي الناتج الإجمالي العالمي.



العراق في مواجهة وحوش السلطة والمال

بين القيادات السياسية العراقية، ستكون هذه فرصة أخيرة للعراق. ستكون الحكومة الجديدة فرصة كي يلتقط البلد أنفاسه في منطقة تغيرت كلياً، وفي عالم تغيرت فيه كل المفاهيم. تغيرت المنطقة في ضوء هبوط سعر النفط والغاز وليس هناك ما يشير إلى أن هذا السعر سيعود إلى الارتفاع قريباً. أما العالم، فهو عالم آخر في عصر ما بعد كورونا. أميركا ما بعد كورونا ليست كاميركا ما قبل كورونا فاز ترامب أو انهزم أمام بايدن.

لا شك أن أميركا ستكون قادرة في كل وقت على الاستثمار مجدداً في العراق. لكن طبيعة استثمارها وعلاقتها الجديدة التي تربطها ستعتمد على عاملين. الأول مستقبل النظام الإيراني الذي لن يكون قادراً على الصمود في ظل انهيار سعر برميل النفط والعقوبات الأميركية. أما العامل الآخر، فهو العراق نفسه الذي يصعب أن تحصل فيه صحة حقيقية على الرغم من الحراك الشعبي الذي بدأ في تشرين الأول - أكتوبر 2019، والذي كشف أن العراق هو العراق، وأن إيران هي إيران... وأنه من الصعب أن يكون شيعة العراق العرب تابعين لإيران.

يبقى تمكّن مصطفى الكاظمي من تشكيل حكومة عراقية أمراً مهماً بالنسبة إلى العراق، لكن كل يوم يمرّ يكشف غياب الأفق السياسي في طهران حيث نظام يعتقد أن مشروعه التوسعي لا يزال حياً برزق، وأن في الإمكان استخدام العراق ورقة في الضغط على أميركا. إنه نظام غير قابل للحياة في المدى الطويل، نظام لا يدرك أن إطلاق قمر اصطناعي لا يعني شيئاً ما دام أكثر من نصف شعبه دون خط الفقر. مثل هذا التفكير الأعوج ينطبق أيضاً على العلاقة بالعراق الذي تزداد مشاكله وتعقيداته يوماً بعد يوم. فالعراق لم يعد ورقة، بمقدار ما صار عبئاً بعد كل الذي حصل منذ العام 2003. إن تاريخ العراق في السنوات الـ17 الأخيرة هو سلسلة من الإحباطات، ولا شيء آخر غير ذلك، هل يستطيع مصطفى الكاظمي جعل الإحباطات تتحوّل إلى نجاح؟ يحتاج الرجل إلى معجزة في عالم لم يعد فيه من يؤمن بالمعجزات سوى السذج!

في حال كان مطلوباً إنقاذ العراق، سيتوجب على الأحزاب العراقية، خصوصاً الأحزاب الشيعية، القيام بنقطة نوعية والتفكير في مستقبل البلد وما إذا كان يمكن الفصل بين مصالحه ومصالح النظام في إيران

الوحيدة في العراق، أم أنّ "الحشد الشعبي" سيظل قوة رديفة، بل القوة الحقيقية، على غرار "الحرس الثوري" في إيران.

هناك ما هو أبعد من تشكيل حكومة عراقية جديدة برئاسة شخص، يبدو جريصاً، من خلال الأسماء التي رشحها، على تشكيل فريق عمل مختلف بعيداً عن المحاصصات الطائفية والمذهبية. هل تحوّل مصطفى الكاظمي إلى شخص يحلم معتقداً أن العراق صار في مكان آخر وأن الأحزاب العراقية تغيرت... بمعنى أنها تغيرت من الداخل، كما تغيرت طبيعة ارتباطها بـ"الجمهورية الإسلامية" التي أنشأها آية الله الخميني؟

في النهاية، إن مستقبل النظام الإيراني مرتبط بالعراق. من هذا المنطلق، سيكون صعباً إيجاد أي هامش بين الحكومة العراقية وطهران، على الرغم من أن العراق لم يعد لديه ما يقدمه لإيران. ولكن ما العمل عندما لم يعد أمام إيران غير رهان واحد هو رهان سقوط دونالد ترامب أمام جو بايدن في الانتخابات الرئاسية المقررة في تشرين الثاني - نوفمبر المقبل.

حسناً، سقط ترامب ولكن ماذا عن مستقبل العراق؟ هذا ما يستعصي على "الجمهورية الإسلامية" فهمه. لم يعد الوجود الإيراني في العراق يقدم أو يؤخر في عالم ما بعد هبوط سعر النفط. العراق دولة مفلسة لم يعد فيها ما يمكن نهبه. فوق ذلك، إن عدد سكان العراق بات نحو 35 مليون نسمة. البلد لا يمتلك أي بنية تحتية بعدما تبخرت مليارات الدولارات بين 2003 و2020 في ظل هيمنة نظام جديد حين لا علاقة له من قريب أو بعيد ببناء الدول الحديثة. لا ماء صالحاً للشرب أو كهرباء في العراق، ولا وجود لنظام صحي لائق، كما لا وجود لأي مستوى تعليمي في بلد كان منارة للمنطقة كلها.

هذا غيض من فيض ما يعاني منه العراق حيث تضخم القطاع العام إلى درجة يصعب على أي موازنة تحملها. فكيف بعد تبخر كل هذه المليارات وبعد تبخر سعر برميل النفط؟

في حال تمكن مصطفى الكاظمي من تشكيل حكومة، وهذا احتمال يتضائل يوماً بعد يوم في غياب رجال الدولة

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

لم يعد سراً أن مصطفى الكاظمي، رئيس الوزراء العراقي المكلف، يواجه صعوبة في تشكيل حكومة تكون في مستوى المرحلة التي يمرّ فيها العراق والمنطقة والعالم كله. هناك أحزاب عراقية تريد تنازح ما بقي من العراق رافضة أن تأخذ علماً بأن البلد الغني جفّ ضرعه بعد عملية نهب منظمة منذ العام 2003، سبقتها مغامرات لنظام لم يدرك معنى مغامرة من نوع احتلال الكويت، ثم السقوط طويلاً تحت نظام العقوبات الدولية...

لا حاجة إلى تأكيد كم كان العراق مهماً بالنسبة إلى تحديد مستقبل المنطقة إن بسبب ما يمتلكه من ثروات متنوعة، أو بسبب موقعه الاستراتيجي. كان كافياً سقوط العراق تحت الاحتلال الأميركي في 2003 وسقوط الحدود بينه وبين إيران كي يسقط النظام الإقليمي دفعة واحدة. قام هذا النظام الإقليمي على انقراض الدولة العثمانية في عشرينيات القرن الماضي. كان العراق أحد أعمدة هذا النظام الإقليمي الذي انهار بمجرد إزالة أميركا الحدود بين العراق وإيران، وتسليم بغداد على صحن من فضة إلى طهران.

يختزل العجز عن إقامة نظام جديد يتمتع بمؤسسات صلبة سلسلة التحديت التي تواجه الكاظمي في مواجهة وحوش السلطة والمال. فوق ذلك كله، عليه أن يأخذ في الاعتبار حاجة إيران، التي استثمرت إلى أبعد حدود في العراق، إلى ورقة الإمساك بأي حكومة تشكل في بغداد بغية المحافظة على قدرة التفاوض مع الإدارة الأميركية في مرحلة معينة.

في حال كان مطلوباً إنقاذ العراق، سيتوجب على الأحزاب العراقية، خصوصاً الأحزاب الشيعية، القيام بنقطة نوعية والتفكير في مستقبل البلد وما إذا كان يمكن الفصل بين مصالحه ومصالح النظام في إيران. هل مثل هذا الفصل وارد أم أنه بمثابة مهمة مستحيلة في وقت تفكر الإدارة الأميركية الحالية في الانتقال إلى مرحلة تنظم فيها مستقبل العلاقات بين واشنطن وبغداد.

من بين ما هو متداول في واشنطن أن الإدارة الأميركية تفكر في التفاوض مع العراق في ما يخص مستقبل الوجود الأميركي، بما في ذلك الوجود العسكري، في هذا البلد. أكثر من ذلك، تريد الإدارة البحث جذياً في مستقبل الجيش العراقي، وهل سيكون هو القوة المسلحة